

محكمة التمييز الأردنية  
بصفتها : الجزائية  
رقم القضية :  
٢٠١٤ / ٩٥٥

المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل  
القرار  
 الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
 الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
 عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف الطاهات ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز :

المميز ضدّه : الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٥ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٠/٦٨٢) والقاضي بإدانة وتجريم المميز والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف والصدر بمثابة الوجاهي تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠.

وتلخص أسباب التمييز بما يلي:

أولاً : أخطأت محكمة الجنائيات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بإدانة المميز والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ثانياً : أخطأت محكمة الجنائيات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وخاصة أن البيانات المقدمة تثبت عكس ما جاء بقرار محكمة الجنائيات الكبرى.

ثالثاً : إن المميز حرم من تقديم بيئاته الدفاعية ومناقشة بينات النيابة العامة.

الطلب :

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية.
٢. وفي الموضوع نقض القرار المميز.

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمعالجته الخطية رقم ٧٢٦/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

## الـ دـار

هندى

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن الجنسية.

التهمة : جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات .

وبالتدقيق في كافة أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة والمستمدة فيها تجد المحكمة أن وقائعها الثابتة وكما استخلصتها وقفت بها تلخص أنه بتاريخ ٤ ذهبت المولودة بتاريخ ١٢/٣ ١٩٩٥ إلى المخيطه التي المجني عليها هندى الجنسية من أجل تصوير وتصغير عباءة لها كانت قد اشتراطها فطلب منها المتهم ارتداءها ففعلت قام المتهم بأخذ المقاس من جهة صدر المجني عليها وأثناء ذلك تفاجأ بالمتهم يقوم بوضع يديه على ثدييها والضغط عليهما ثم أمسك بخصرها بكلتا يديه ثم أنزل يديه باتجاه فخذليها وأمساك بهما وقال لها " فخذلك حلوات وإرجعيلي بعدين " فقمت المجني عليها بدفعه عنها وضربه وغادرت المخيطه إلى منزلها وأخبرت والدتها بما حدث معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

### وفي التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الواقع الثابتة التي خلصت إليها المحكمة وجدت بأن الأفعال المادية التي اقترفها المتهم تجاه المجني عليها تمثل بقيامه بإمساكها من ثدييها والضغط عليهما ثم قيامه بمسكها من خاصرتها وإنزال يديه إلى فخذليها والإمساك بهما.

هذه الأفعال الصادرة عن المتهم بوصفها المتقدم قد خدشت عاطفة الحياة العرضي لدى المجني عليها واستطالت إلى عوراتها وهي منطقة الثديين ومنطقة الفخذين والتي يحرص سائر الناس على صونها وسترها والمحافظة عليها والذود عنها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

إلا أن محكمتنا تجد بأن هذه الأفعال الصادرة عن المتهم لم تتم باستعمال العنف أو التهديد وإنما تمت بغير عنف أو تهديد، الأمر الذي يدعو إلى أعمال المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢٩٦ عقوبات إلى جنائية هتك العرض دون عنف أو تهديد وفقاً لأحكام المادة ٢٩٨ عقوبات.

وعليه وتأسياً على ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من قانون  
أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هناك العرض وفقاً لأحكام  
المادة ١/٢٩٨ عقوبات وفق ما عدلت إليه.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم، وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

ونظراً لإنقاضه ولـي أمر المجنى عليهما حقه الشخصي عنـه الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً و عملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تقرر المحكمة تخفيف العقوبة المحكوم بها إلى نصفها بحيث تصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقف.

**وعن أسباب التمييز:**

وعن السبب الثالث ومفاده أن المميز حرم من تقديم بنياته الدفاعية ومناقشة بيانات الناتية العامة.

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنائيات الكبرى وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠ أجرت محاكمة المميز بمثابة الوجاهي وأصدرت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ حكمها بحق المتهم غفران بمثابة الوجاهي .

وحيث إن المميز تقدم بالطعن على الحكم الصادر ضده بمثابة الوجاهي لأول مرة فهو غير ملزم بتقديم معاذرة مشروعة تبرر غيابه عن إجراءات المحاكمة على مقتضى المادتين ٢٦١ و٢١٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يتعين معه

نقض الحكم المميز لتمكين المميز من تقديم ما يدعي من بيات.

لذا ودون الحاجة لبحث سبب التمييز الأول والثاني نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير على هدي قرار النقض ومن ثم إصدار القرار المقتصى قانوناً.

قرار أصدر بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٧/٢٧

القاضي المترئس

عضو  
\_\_\_\_\_

عضو  
\_\_\_\_\_

رئيس الديوان

دقيق/دعا  
\_\_\_\_\_

lawpedia.jo